جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية فى مصر
الفترة من (١٩٨٤-٢٠٠٧)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية

إعداد
محمد مدحت محمد عباس

إشراف
أ.د/على الصاوى
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

القاهرة
٢٠١٠

الإجـازة

أجازت لجنه المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية بتقدير جيد جداً بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤

بعد استيفاء جميع المتطلبات ،

اللجنة:

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
أ.د/ عبد المنعم المشاط	الأستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة	
اللواء.د/ عمر حسن عدس	مدير أكاديمية الشرطة (الأسبق)	
أ.د/ على الصاوى	الأستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة	

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

صدق الله

العظيم

سورة آل عمران (الآية ١٠٤)

«عينان لا تمسهما النار أبداً، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس فى سبيل الله»

حديث شريف

إهـــداء

إلى وطن يغرينا صمت نهره فيزداد عشقى لفيضانه.....

إلى الذين يؤرقهم حاضر إمتهم ويتطلعون إلى غد مشرق.....

إلى أسرة هيئة الشرطة بكل رجالاتها.....

إلى أسرة البرلمان المصرى بكل طوائفه....

إلى أسرتى زوجتى وأولادى وأحفادى....

شكر وتقدير

أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/عبد المنعم المشاط، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة المستقبل، على تفضله بقبول رئاسة اللجنة المشكلة لمناقشة الرسالة والحكم عليها. وأثق فى أن سيادته سيضيف ويثرى النقاش، مما يدعم هذا الاجتهاد البحثى ويجعله يخرج فى الصورة المنشودة بإذن الله.

كما أتوجه بالشكر للواء الدكتور عمر حسن عدس، مساعد أول وزير الداخلية ورئيس أكاديمية الشرطة (الأسبق) لتفضله بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وقد جاء ذلك امتداداً لأفضاله العلمية عليّ ولما له من إسهامات محورية فى مجال الدراسات السياسية البرلمانية والذى أعتز بالتعلم منه ومن خبرته فى هذا المجال.

وأتوجه بعميق شكرى وامتنانى إلى الأستاذ الدكتور/ على الصاوى، وأشعر بالفخر والاعتزاز بأننى قد درست وأعددت هذه الدراسه تحت إشرافه .

كما أتوجه بعميق شكرى وامتنانى إلى جميع أساتذتى الأجلاء بقسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه، جامعة القاهرة، والذين أحمل لهم جميعاً كل التقدير والاحترام. وأتوجه بالشكر أيضاً، إلى العاملين ببيت الخبرة البرلمانى وجميع العاملين بالمكتبات التى ترددت عليها، وأخص العاملين بمكتبة مجلس الشعب ومكتبة كلية الإقتصاد والعلوم السياسيه والحقوق والإعلام، بجامعة القاهرة وكلية الشرطة ومعهد تدريب ضباط الشرط.

ولله سبحانه وتعالى الشكر من قبل ومن بعد، الذى منحنى القدرة على إنجاز هذا العمل الذى أرجو أن ينال القبول ويكون إسهاماً جاداً فى دراسة النظم السياسية البرلمانية.

والله ولى التوفيق،،

قائمة المحتويات

المحتويـــــــات	الصحفة
الاطار العام للدراسة	
– مقدمة	١
– مشكله الدراسة	٢
– أهمية الدراسة	٣
– أسباب اختيار الدراسة	٤
– هدف الدراسه	٥
– فروض وتساؤلات الدراسة	٦
– منهج وأساليب الدراسة	٨
– اطار الدراسه	٩
– الفصل الأول الرقابة البرلمانية	١١-٧٨
– المبحث الأول : طبيعة الرقابة البرلمانية	١٣
– المبحث الثانى : العوامل المؤثره على فاعلية الرقابة البرلمانية	٢٥
– المبحث الثالث : الجهات المعاونة للبرلمان وآليات الرقابة البرلمانية	٥١
– الفصل الثانى: الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية	٧٩-١٤٧
– المبحث الأول : طبيعه الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية	٨٠
– المبحث الثانى : الاطار التشريعى والتنظيمى للرقابه البرلمانيه على السياسه الأمنيه	٩٨
– المبحث الثالث : الرقابة البرلمانية على مكونات السياسة الأمنية	١٢٤
الفصل الثالث : الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية فى مصر	١٤٨-٢٥٩
– المبحث الأول : تحليل الرقابه البرلمانيه على مكونات السياسه الأمنيه	١٤٩
– المبحث الثانى : وسائل الرقابه البرلمانيه على السياسه الأمنيه	١٧١
– المبحث الثالث : إشكاليات الرقابه البرلمانيه على السياسه الأمنيه	٢١١
نتائج وتوصيات الدراسة	٢٦٠
الخاتمة	٢٧٣
قائمة المراجع	٢٧٨

ملخص الرسالة

الاسم : محمد مدحت محمد عباس

الجنسية : مصرى

تاريخ ومحل الميلاد : ١٩٤٨/٤/٨ بورسعيد

الدرجة : دكتوراة فى الفلسفة فى العلوم السياسية

التخصص : علوم سياسية

المشرف على الرساله : الأستاذ الدكتور/ على الصاوى، أستاذ العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

عنوان الرساله : الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية فى مصر (الفترة من ١٩٨٤ – ٢٠٠٧م)

ملخص الرساله:

تناقش الرسالة الرقابة البرلمانية تجاه السياسة الأمنية الداخلية، وذلك عن طريق استعراض وتحليل الخبرات الدولية المعاصرة، والمقارنة بينها والتطبيق على ما يحدث من رقابة لمجلس الشعب تجاه السياسة الأمنية فى مصر. وشئون الأمن هى سياسة عامة، ولا تستعصى على تقييمها بمعايير تقييم السياسات العامة وبآليات المحاسبة فى النظم الديمقراطية، ولكن الممارسات الفعلية تحتاج إلى تأصيل نظرى باستخدام أساليب البحث العلمى والمنهجيات الملائمة، حتى يمكن دراستها بطريقة مقارنة. وأكدت الدراسة صحة الفروض الآتية:

١- فرضية وجود علاقة طردية بين الممارسة الديمقراطية فى صورة رقابة البرلمان تجاه السياسة الأمنية من جانب، وتحقيق أمن الوطن والمواطن من جانب آخر.

٢- فرضية وجود علاقة طردية بين نظام الحكم ودرجة اقترابه من الديمقراطية من جانب، وفعالية الرقابة البرلمانية تجاه السياسة الأمنية من جانب آخر.

٣- فرضية وجود علاقة طردية بين الدور الرقابى للبرلمان تجاه السياسة الأمنية وبين طبيعة البيئة الثقافية والإقتصادية والإجتماعية ودرجة تمسكها بصور الديمقراطية.

واشتملت الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول "مفهوم الرقابة البرلمانية"، وفيه تم تحديد مفهوم الرقابة البرلمانية وضروريتها وأساسها وهدفها وخصائصها، مشيراً إلى أنواعها (رقابة سابقة – معاصرة – لاحقة)، وموضحاً كيف تطورت هذه الرقابة ونضجت مع تطور المجتمعات ذات التحول الديمقراطى.

أما فى الفصل الثانى، فقد اظهر البحث "طبيعة الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية"، موضحاً مفهوم الأمن ومفهوم السياسة الأمنية، وما هى الأجهزة الأمنية الخاضعة للرقابة، مؤكداً على أهمية هذه الرقابة ببيان مبرراتها، ثم أشير إلى العوامل المؤثرة فى فاعليتها، وخاصة الإطار التشريعى (الدستورى – القانونى – اللائحى)، وأيضاً السوابق والعرف البرلمانى، وتناولت الدراسة أيضاً الإشارة إلى أنسب الآليات الرقابية التى يستخدمها البرلمان فى الرقابة على السياسة الأمنية

وأخيراً، الفصل الثالث، وتضمن بيان "مدى تطبيق الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية فى مصر"، وذلك من خلال الممارسة العملية لأعضاء مجلس الشعب والأجهزة المعاونة والآليات الرقابية المستخدمة والإشكاليات التى تحد من هذه الرقابة، سواء كانت إشكاليات دستورية وتشريعية وسوابق برلمانية، أو كانت إشكاليات تتعلق بنظام العضوية داخل مجلس الشعب

(شروطها – صفاتها – طبيعتها)، أو كانت إشكاليات تتعلق بالأساليب التنظيمية لآداء مجلس الشعب، أو كانت أخيراً إشكاليات محيطة بمجلس الشعب وتتعلق بالبيئة السياسة والإقتصادية والإجتماعية فى مصر.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١- فى مجال الوظيفة الرقابية للبرلمان على السياسه الأمنيه:

-أهمية الرقابة البرلمانية كمظهر من مظاهر الممارسة الديمقراطية وكوسيلة للحد من المخاطر التى تتعرض لها المجتمعات، مثل (مخاطر الفساد والإرهاب). كما أظهرت أهميتها فى كونها أساس للحكم العادل الرشيد، وهو ما حدث فعلاً فى الدول العريقة الديمقراطية، وأيضاً بدت ملامحه فى الدول ذات التحول الديمقراطى.

-اتساع مفهوم الأمن، بحيث شمل بجانب الأمن العام الجنائى، الأمن الإنسانى والسياسى والإقتصادى تحت مفهوم أمن الوطن والمواطن.

٢- فى مجال الوظيفة الرقابية للبرلمان على السياسه الأمنية فى مصر :

- عدم فاعلية الرقابة التى يمارسها مجلس الشعب تجاه السياسة الأمنية؛ لوجود الإشكاليات الآتية:

- عدم تضمين دستور ١٩٧١ لأية نصوص صريحة فى هذا الشأن.
- وجود قيود تشريعية، حيث أن قانون مجلس الشعب لم يتعرض إطلاقاً لهذه النوعية من الرقابة، كما احتوت لائحة مجلس الشعب الصادرة عام ١٩٧٩ على عديد من الإشكاليات التى تحد من الممارسة الرقابية بصفة عامة، والتى لم يشار فيها إلى أى تنظيم لهذا النوع من الرقابة.
- طبيعة البيئة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وضعف مظاهر الممارسة الديمقراطية.
- ضعف آداء المجتمع المدنى فى معاونة مجلس الشعب فى أدائه لوظيفته الرقابية بصفة عامة، وانعدام دوره تجاه هذا النوع من الرقابة نحو السياسة الأمنية، وبجانب ذلك يظهر ضعف الآداء المعاون الرقابى أيضاً من كلٍ من الأحزاب السياسية والإعلام، بل والرأى العام.

وتمثلت أهم التوصيات فى الآتى :

- إدراج نصوص فى الدستور المصرى لتنظيم الرقابة البرلمانية على السياسه الأمنيه .
- الحد من الإشكاليات التى تعوق فاعلية الآداء الرقابى لمجلس الشعب على السياسه الأمنيه .
- تنمية الثقافة البرلمانية والثقافة الأمنية لدى كلاً من أعضاء البرلمان والعاملين بالجهاز الأمنى .
- تفعيل دور الأجهزه المعاونه لمجلس الشعب فى رقابته على السياسه الأمنيه وخاصه المجتمع المدنى والأحزاب والإعلام والرأى العام .

مستخلص الرسالة :

تتضمن الرساله إشكاليه ضعف الرقابه البرلمانيه على السياسه الأمنيه فى معظم دول العالم وخاصه تلك الدول ذات التحول الديمقراطى ومنها مصر ، ولهذا يفترض أن ممارسة البرلمان لهذه الوظيفة الرقابية يواجه بإشكاليات متعددة منها الاشكاليات التشريعيه (الدستوريه – القانونيه – اللائحيه – السوابق البرلمانيه و المدونات الدوليه) ومنها الاشكاليات التنظيميه المتعلقه بنظام العضويه بالبرلمان (شروطها – صفاتها – طبيعتها) أو بالأساليب التنظيميه لآداء البرلمان وأخيراً الاشكاليات المتعلقه بنوعيه نظام الحكم ومدى التأثر بالبيئه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه التى يمارس من خلالها البرلمان وظيفته الرقابيه .

أشارت الدراسه إلى أن المقصود بالأمن هو الأمن الداخلى بمفهومه الشامل الذى يشمل (الأمن الجنائى – السياسى – الاجتماعى – الانسانى) أى أمن الوطن والمواطن ، وأن الأجهزه الأمنيه الخاضعه لهذه الرقابه تشمل :(جهاز الأمن العام – المخابرات العامة – قوات حرس الحدود الشرطيه – مجلس الأمن القومى – الشركات الأمنيه الخاصه – وأيضاً نظام التجنيد بالشرطه).

أوضحت الدراسه أن هناك أجهزه معاونه للبرلمان فى رقابته على السياسه الأمنيه – هذه الأجهزه قد تكون داخليه وتشمل الأمانه العامه واللجان البرلمانيه بأنواعها المختلفه ، وأجهزه المحاسبه الماليه مثل : (الجهاز المركزى للمحاسبات – المدعى العام الاشتراكى) وأيضاً هناك جهات خارجيه معاونه للبرلمان مثل الأحزاب السياسيه والمجتمع المدنى بصوره المختلفه والاعلام والرأى العام .

وقد حددت الدراسه مكونات السياسه الأمنيه الخاضعه للرقابه فى ثلاث مكونات تشمل:(التشريعات والقرارات والاجراءات والآداء الأمنى – الموارد البشريه الأمنيه –الموارد الماليه والموازنه والانفاق المالى الأمنى)

توصلت الدراسه إلى أن هناك ارتباط بين الممارسه الديمقراطيه ووجود برلمان قوى فى آداء وظيفته الرقابيه على السياسه الأمنيه وبين نجاح المجتمع فى تحقيق التنميه والأمن والاستقرار والقضاء على مظاهر الفساد والعنف .

واختتمت الدراسه بالتوصيه بأهميه إدراج نصوص فى الدستور وتشريع قانون ينظم الرقابه البرلمانيه على السياسه الأمنيه مع اتخاذ الاجراءات للحد من الاشكاليات التى تعوق البرلمان عن آداؤه لهذه الوظيفه الرقابيه .

- الكلمات الداله :

–البرلمان	–الأحزاب السياسيه
–الأمن الداخلى	–اللجان البرلمانيه
–الموازنه الأمنيه	–الآليات البرلمانيه
–الاستراتيجيه الأمنيه	–المسئوليه الوزاريه
–التشريعات الأمنيه	–الاعلام الأمنى

توقيع المشرف ،،

Abstract:

The dissertation includes the problem of the weakness of parliamentary control over security policy in most countries of the world especially those countries with democratization, including Egypt. This assumes that the practice of Parliament for this oversight function is faced by many problems including legislative ones (constitutional - legal - regulatory - parliamentary precedents and international codes). Including also regulatory problems relating to parliament membership system (conditions - characteristics - nature) or regulatory approaches of parliament performance and finally problems related to the quality of the governance and the influence of the economic, social and political environment through which the Parliament practices its oversight function.

The study indicated that security means internal security in its destruction, which includes (PC - political - social – humanitarian security), Security of the homeland and the citizen. The security services under this control include: (general security service - the general Intelligence - border guards conditional - National Security Council - private security companies - and also police recruitment system).

The study showed that there are auxiliaries of the Parliament in its oversight over security policy. These devices may be internal, including the Secretariat, different parliamentary committees and bodies of financial accounting such as: (Central Auditing Agency - Socialist Public Prosecutor). There are also external bodies helping the parliament, such as political parties, different types of civil society, media and public opinion.

The study determined components of the security policy under the control of the oversight in three components including: (legislations, decisions, procedures, and security performance - human resources security - financial resources, budget and fiscal security expenditure).

The study concluded that there is a link between the democratic practice and a strong parliament in the performance of its oversight function over the security policy and between the success of the society in achieving development, security, stability and the eliminaion of corruption and violence.

The study is concluded by recommending of the importance of including provisions in the constitution and legislation of a law organizing parliamentary control over security policy with the adoption procedures to reduce the problems that impede the parliament for performing this oversight function.

Key Words

Political parties	Parliament
Parliamentary Committees	internal Security
Parliamentary Mechanisms	Security budget
Ministerial Responsibility	Security Strategy
Media Security	Security Legislations

Name	Mohamed Medhat Abbas
Nationality	Egyptian
Date and Place of Birth	8/4/1948 – port said
Degree	PhD.,
Specialization	Political Science.
Supervisor	Dr.Ali El Sawi Prof. of political science , Faculty of Economics and Political Science , Cairo University
Title of dissertation :	Parliament in Security Policies In Egypt (form 1984 – 2007)

Summary:

The dissertation discusses an important topic in the field of political science that is studying the parliamentary oversight towards interior security policy, through reviewing and analyzing contemporary international experience, and comparing them with application of what is happening from the control of the People's Assembly toward the security policy in Egypt.

The study pointed that the security policy affairs are general policy and not hard to be evaluated by public policies criteria and mechanisms for accountability in democratic systems. But the actual practices need to theoretical rooting by using methods of scientific research and appropriate methodologies in order to be studied in a comparative way. The study consisted of three chapters:

Chapter I, "the concept of parliamentary oversight," and it has been defining the concept of parliamentary control and its importance, basis, purpose and characteristics. Referring to its types (pre control- modern - later), and explaining how this control is developed and matured with the development of communities of democratic transformation.

The study showed the impact of many factors on this control, representing in the nature of the dominant political organization, the nature of the legislative regulation. In addition to effective organizational factors in the parliament, beside socialization and political culture factors of the member of Parliament.

As in Chapter II, research showed "the nature of parliamentary control over security policy," explaining the concept of security and the concept of security policy and what are the security services under control, stressing the importance of this control in addition to its justifications. Then, it is referred to the factors affecting the effectiveness, especially the legislative framework (constitutional - legal – related to regulation), and also the parliamentary precedents and custom. The study also addressed the reference to the most appropriate regulatory mechanisms used by the parliament in the control of security policy.

Finally, chapter III included a statement: "the extent of application of parliamentary control over security policy in Egypt", through the practice of members of parliament and the auxiliary bodies and regulatory mechanisms used and the problems that impede such control, whether they are constitutional and legislative problems and parliamentary precedents or they are problems relating to the system of membership in the People's Assembly (conditions - characteristics - nature), or problems relating to organizational approaches for the performance of People/s Assembly, or they are Problems Surrounding the People's Assembly and relating to political, economic and social environment in Egypt.

The researcher reached the following results:

1 - in the area of oversight function of parliament on the security policy:

- The importance of parliamentary control as a manifestation of democratic practice and as a means to reduce risks to communities, such as (the risk of corruption and terrorism). Also showed significance in the fact that the basis for the rule of equitable governance, which actually happened in the countries of ancient democracy, and also features appeared in countries with democratic transformation.
- A widening of the concept of security, so that it includes the criminal side of public security, human, political and economic security under the concept of security of the homeland and citizens.

2 - The most important recommendations are the following:
- Inclusion of texts in the Egyptian constitution to organize parliamentary control over security policy.
- Reduction of problems hindering the effective oversight performance the People's Assembly over the security policy.
- The development of parliamentary and security culture among both members of parliament and staff in security system.
- Activating the role of auxiliary organs of the People's Assembly in its control over security policy, particularly civil society, political parties, media and public opinion.

Supervisor Signature
Prof.Dr. Ali El-sawi

Cairo University

Faculty of Economics and

Political Science

Department of political science

PhD, thesis, on:

Parliament in Security Policies
In Egypt
Period form 1984 – 2007

By:

Mohamed Medhat Mohamed Abbas

Supervisor:

Prof .Dr .Ali El-Sawi

Department of Political Science,

Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

(Cairo 2010)

مقدمة

تشير الدراسات السياسية والواقع السياسى إلى أن الديمقراطية (كقيمة سياسية، ومنهج، وأسلوب حكم)، لها مظاهرها المختلفة، بداية من التمثيل البرلمانى واختيار نواب الشعب بنظام الانتخاب، أياً كانت صوره أو درجته، مروراً بالتعددية السياسية وتوقيت مدة الحكم، أياً كان نظامه السياسى (رئاسياً- برلمانياً- نيابياً)، وانتهاءً بالأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات (خاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية).

وتبدو مظاهر الفصل بين البرلمان (ممثلاً للسلطة التشريعية) والحكومة (ممثلة للسلطة التنفيذية) فى عدم تداخل أو تجاوز أو سلب الاختصاصات المنوطة لكلٍ منهما. ويخفف من صرامة هذا الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وجود نوع من التعاون والتوازن بينهما، تظهر صوره فى أوجه الرقابة التى يمارسها البرلمان على الأجهزة الحكومية مستخدماً آليات متنوعة لإحكام هذه الرقابة، مثال: (طلبات الإحاطة، والأسئلة، والاستجوابات، وتشكيل لجان لتقصى الحقائق أو تحديد المسئولية السياسية لأحد الوزراء أو الوزارة مجتمعة).

ومن ناحية أخرى، ولتحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، نظمت معظم دساتير الدول المعاصرة أحكام رقابة السلطة التنفيذية على البرلمان، والمتمثلة فى حق رئيس الدولة فى حل البرلمان عندما يحيد عن اختصاصه أو يتخلى عن مسئولياته.

ولاشك أن تحقيق فاعلية الرقابة البرلمانية على أجهزة الحكم يختلف تبعاً لاختلاف النظام السياسى القائم فى كل دولة، سواء كان نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتورياً، حيث أنه داخل النظام السياسى الديمقراطى قد تختلف فاعلية الرقابة البرلمانية تبعاً لاختلاف درجة وطبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة وذلك من خلال صور النظام الرئاسى والبرلمانى والنيابى. بل حتى داخل النظام السياسى الواحد تختلف درجة وطبيعة هذه الرقابة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يدخل فيها مدى تأصيل الديمقراطية فى هذا النظام، والثقافة السياسية السائدة لدى أبناء هذا المجتمع، بالإضافة إلى تأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

هذا ويدلل الواقع السياسى على أن الرقابة البرلمانية فى الدول ذات التحول الديمقراطى تختلف فى طبيعتها، وأدواتها، ودرجاتها، عما هو قائم فى الدول الديمقراطية الغربية.

وإذا كانت الرقابة البرلمانية على سياسة الحكومة لها هذه الأهمية فى إرساء مبـــادئ الديمقراطية وتحقيق النمو والتطور للحياة السياسية؛ بالقضاء على الفساد السياسى فى هـــذه المجتمعات التى تأخذ مأخذ الجد بأهمية هذه الرقابة، فإن الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية، وخاصة فى دول العالم النامى، لها أهميتها الخاصة، فهى أحد الأجنحـــة الهامـــة فى تحقيـــق الديمقراطية فى هذه المجتمعات، وتمثل سلاحاً هاماً لمحاربة ظاهرتى "الفساد والإرهاب".

على ضوء ذلك، ترسخت فكرة هذه الدراسة والتى تقوم على وضع تصور نظرى للعلاقة بين البرلمان وجهاز الأمن بمفهوم الأمن العام الداخلى الشامل، ليشمل الأمن السياسى والثقافى والإجتماعى، والذى ينعكس على أداء الحكومة فى مجالات الصحة والتعليم والثقافة والتى تحمل فى النهاية مدلولى أمن المواطن وأمن الوطن.

وهناك دراسات برلمانية ترى أن السياسات الأمنية اختـــصاص طبيعـــى للـــسلطة التنفيذية، كما ترى أن البرلمان غير مؤهل للرقابة البرلمانية على السياسات الأمنيـــة؛ لعـــدم امتلاكه الخبرات والمعلومات المتعلقة بالمسائل الأمنية فضلاً عن صعوبة المحافظة على ســـرية المعلومات داخل البرلمان.

على الجانب الآخر، تشير دراسات برلمانية أخرى ، يؤكدها الواقـــع والممارســـة الفعلية، إلى أن البرلمانات تلعب دوراً مهماً فى الشئون الأمنية وخاصة فى الدول الديمقراطية، وإن كان هناك العديد من الدول حديثة العهد بالتحول الديمقراطى يغيب عنها فى التطبيـــق الاهتمام بالرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية.

وتقوم الدراسة أيضاً على تصور لنوعية الرقابة البرلمانية، والتى لا تقتصر فقط على السياسات الأمنية، كإجراءات وأداء، بل تشمل إلى جانبها الموازنة، والإنفاق المالى فى مجال الأمن، بالإضافة إلى مدى الرقابة البرلمانية على الهيكل التنظيمى لجهاز الأمن، بدايةً من إعداد الطلبة بالأكاديميات الدراسية الأمنية ونظام التجنيد، انتهاءً بنظام اختيـــار قيـــادات الأمـــن للوظائف العليا. فهى دراسة مقارنة بين طبيعة هذه الرقابة البرلمانية فى مصر تجـــاه الـــسياسة الأمنية، والتى اعتمدت على تحليل مضابط اجتماعات مجلس الـــشعب ومقارنتـــها فى هـــذا الصدد مع دول أخرى تختلف وتتشابه فى نظامها السياسى، وإن اختلفت معهـــا فى درجـــة الأخذ بالديمقراطية.